مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في سورية
**اسم الكاتب:** د. محمد صقر، د. حسين علي، هنادي سليمان درويش
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5060
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 22:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

# The impact of tax reform on the investment in Syria

**Dr. Mohammad Saker**[*]
**Dr. Hussein Ali** [**]
**Hanadi Darwish**[***]

**(Received 1 / 10 / 2017. Accepted 20 / 11 / 2017)**

## □ ABSTRACT □

This study is about the impact of tax reform in Syria on investment during the period (2000-2010), based on a series of annual data on taxes and investment , issued by the Central Bureau of Statistics and the Ministry of Finance. These data were analyzed according to the SPSS program. This study showed that tax reform was one of the reasons for increased investment (Especially the private investment), and this was the result of a clear reduction in income tax rates (such as profit tax) and give more tax incentives. The analytical results showed a statistically significant effect of the taxes on investment in Syria, according to a very strong relationship with a correlation coefficient of high value.

**Keywords**: Tax reform, Taxation, Public Investment, Private Investment, Syrian Business.

[*]**Professor- Department Of Economy And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**]**Professor- Department Of Finance And Banking - Faculty Of Economics- Tartous University- Tartous- Syria.**
[***]**Postgraduate Student- Department Of Economy And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

# أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في سورية

**الدكتور محمد صقر***
**الدكتور حسين علي****
**هنادي سليمان درويش*****

**(تاريخ الإيداع 1 / 10 / 2017. قُبِل للنشر في 20 / 11 / 2017)**

## □ ملخّص □

تناول البحث الحالي دراسة أثر الإصلاح الضريبي في سورية على الاستثمار خلال الفترة (2000-2010) بالاعتماد على سلسلة بيانات ثانوية سنوية للضرائب والاستثمار صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ووزارة المالية، وتم تحليل هذه البيانات وفق برنامج SPSS ، حيث بينت هذه الدراسة إسهام الإصلاح الضريبي في سورية خلال الفترة المدروسة في زيادة الاستثمار(وخاصة الاستثمار الخاص)، نتيجة لتخفيض واضح لمعدلات ضرائب الدخل (وأهمها كانت ضريبة الأرباح) وترافقت هذه الخطوة بتقديم المزيد من الحوافز الضريبية من مزايا وإعفاءات عديدة، كما بينت النتائج التحليلية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الضرائب والرسوم على الاستثمار في سورية، وفق علاقة متينة جداً .

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاح الضريبي، الضرائب، الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، بيئة الأعمال السورية.

* دكتور – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** دكتور – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس – طرطوس – سورية.
*** طالبة دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

## مقدمة:

تزايد ثقل واجب التغيير على الحكومات في ظل إحلال أوضاع وقضايا جديدة (كانهيار الشيوعية والخصخصة والعولمة ودخول الدول في تكتلات اقتصادية وبدء العمل في تحرير التجارة)، فحاولت الكثير من هذه الحكومات تغيير سياساتها الاقتصادية وكان منها تطوير وإصلاح أنظمتها الضريبية بما يمكنها من تحقق الانسجام ما بين الأنظمة الضريبية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة تحرك رؤوس الأموال والعمالة بين الحدود، والعمل على جذبها والحد من خروجها إلى دول أخرى.

ورغم التشابه في الخطوط العريضة للإصلاح الضريبي في تجارب الدول النامية والمتقدمة، نجد أن إجراءاته وفحواه ونتائجه وصعوباته لا تتطابق بين بلد وآخر ومن وقت لآخر، فنلاحظ تفاوت دافع هذه الإصلاحات بين مختلف بلدان العالم وذلك تبعاً لإستراتيجية التنمية وفلسفة العصر. كما أن الدول ليس لديها نفس طبيعة المادة البشرية (للموظفين والمكلفين) والموارد، عندها قد لا تسعى بالضرورة إلى تحقيق الأهداف ذاتها أو بنفس السوية. وعلى هذا المنحى سلط هذا البحث الضوء على التجربة الخاصة بسورية في مجال الإصلاح الضريبي ودراسة مدى تأثر الاستثمار به خلال الفترة ( 2000 –2010).

## أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من اعتبار أن عملية الاصلاح الضريبي الناجحة تعتمد على مجموعة من الخطوات المتناسقة انطلاقاً من الدراسة العميقة للواقع الضريبي والمالي والاقتصادي والاجتماعي (الحالي والمستهدف تحقيقه في المستقبل) للبلد المعني، مما يعني تأثيرها المباشر وغير المباشر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار وقد يمتد هذا الأثر على المدى الطويل. ولهذا سعت الباحثة في هذا البحث إلى بيان مدى تأثر الاستثمار بالضرائب خلال الفترة المدروسة.

**مشكلة البحث:**

استمرت الحكومة في سورية على استخدام الكثير من القوانين الضريبية فترات طويلة من الزمن دون أن تراعي ضرورة تغييرها بما يناسب متطلبات كل مرحلة تمر بها سورية، لذلك كانت تقوم بالكثير من التعديلات الجزئية على حساب القيام بتغييرات جذرية هامة، وجاءت أهم هذه التغيرات والتعديلات بعد عام 2000، سواء أكانت في القوانين والمراسيم التي تتعلق بالاستثمار بشكل كامل، أو كانت متعلقة في مجال الضرائب ولكنها تضمنت دعماً للمستثمرين من خلال العديد من المزايا والتسهيلات الضريبية.

وهذا البحث تناول أثر الإصلاح الضريبي على إحدى أهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي (الاستثمار) خلال الفترة (2000–2010).

ومنه يكون التساؤل الرئيس في هذا البحث:

– هل أثّر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في سورية خلال فترة (2000–2010) ؟

**متغيرات البحث:**

يبين الجدول رقم (1) تعريف بمتغيّرات الدّراسة وترميزها وطبيعتها:

**الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة وترميزها وطبيعتها**

| المتغيّر | **الرمز** | نوع المتغيّر |
|---|---|---|
| إجمالي الضرائب والرسوم(الإصلاح الضريبي) | x | مستقل |
| الاستثمار | y | تابع |

ومن المشاكل التي اعترضت البحث هي عدم إمكانية الحصول على بيانات فعلية (غير تقديرية) عن الضرائب إلا خلال الفترة (2000–2010) لزيادة الفترة المشمولة في الدراسة.

**فروض البحث:**

يقوم البحث على الفرضتين التاليتين:

الفرض العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لإجمالي الضرائب والرسوم على الاستثمار في سورية.

الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لإجمالي الضرائب والرسوم على الاستثمار في سورية.

## منهجية البحث:

يعتمد البحث على:

- المقاربة الاستنباطية ( إستراتيجية النظرية – قبل– البحث) حيث تم تبني الفروض قبل تجميع البيانات عن إجمالي الضرائب والرسوم وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة (2000 – 2010)، وقد تمّ الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط لاختبار الأثر والتحقق من الفروض.

وقد اعتمدت الباحثة على بيانات ثانوية ومعلومات منشورة من قبل المصدرين الرسميين : وزارة المالية، المكتب المركزي للإحصاء.

**الإطار النظري للبحث:**

**أولاً: تعريف الإصلاح الضريبي :**

- هو "عملية تبسيط للنظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية، مع استبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من المصروفات الضريبية وجعل النظام الضريبي أكثر فعالية واتساقاً وتناغماً مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة ".(الجوراني، 2011)
- هو " إقامة نظام ضرائب في أنقى إصدار له يعظم الرفاه الاجتماعي، ويحقق التوازن والكفاءة والعدالة وفقاً لأهداف المجتمع".(Bird, 2003, 42)

**ثانياً: خطوات الإصلاح الضريبي**

يمكن وضع خطوات عامة لأي عملية إصلاح ضريبي تقوم بها الدول مهما اختلفت في درجة تقدمها، وهذه الخطوات هي: (سعيفان ،2003)

**أ- الخطوة الأولى: البحث في بنية النظام الضريبي الحالي للبلد ودراسة الإمكانيات المالية للبلد:**

تنطلق الخطوة الأولى في نجاح عملية الإصلاح الضريبي من التحليل والفهم الجيد لوضع البلد الحالي، من خلال القيام بدراسات وبحوث ميدانية للواقع الضريبي في البلد من مختلف جوانبه، إلى جانب دراسة أولية لمعرفة طاقته

المالية عبر البحث المبدئي في الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية سعياً لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني.(Godbout ,*et al.*, 2007)

وبهذه الدراسة العميقة للواقع الضريبي يمكن تحديد جوانبه الايجابية وكيفية العمل على دعم هذه الايجابيات وتطويرها بشكل مستمر بما يناسب المراحل المختلفة التي يمر بها البلد، هذا طبعاً دون إغفال دراسة الجانب الآخر، المتمثل بمكامن النقاط السلبية ونقاط التقصير وأسبابهما، بما يخدم تفادي هذه السلبيات ومعالجتها ويسهل تحقيق الآثار الايجابية المرجوة من الضريبة على جميع الاتجاهات.

**ب- الخطوة الثانية : رسم السياسة الضريبية المطلوبة وصياغة التشريع الضريبي المناسب :**

إن كانت الخطوة السابقة القائمة على تحليل الواقع الضريبي الحالي، توفر القاعدة المناسبة لنستند إليها في إعادة صياغة السياسة الضريبة، فإن خطوة إعادة هندسة السياسة الضريبية تقوم على تحليل أعمق من السابق للضرائب المحتملة في البلد، وذلك من خلال دراسات مفصلة للقطاعات المختلفة وتسليط الضوء على مشاكل تنمية هذه القطاعات والقدرة التنافسية لها، لتقدير مدى مساهمتها في دفع الضرائب وبما يساعد في تحقيق أهداف الايرادات العامة كأداة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنه يتم رسم السياسة الضريبية المناسبة للبلد المعني ضمن الظروف الحالية

وبعد مرحلة تحديد السياسة الضريبية تأتي مرحلة قولبتها بشكل نصوص قانونية قابلة للتطبيق. وهذه النصوص هي " التحديد الدقيق الذي ينقل الأهداف العامة للسياسة الضريبية إلى إجراءات محددة عبر قواعد وشروط ملموسة معتمدة على الدراسة التشخيصية للواقع الضريبي " (سعيفان، 2003، 99)، ويُفترض أن تلزم كل من المكلفين والإدارة الضريبية على إتباعها.

وعليه يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة ودقيقة ومتكاملة وغير قابلة للتأويل والتلاعب وأن يشارك في وضعها خبراء ماليين واقتصاديين وقانونيين وممثلين عن بعض الجهات ككبار المكلفين والمستثمرين، وتناقش هذه التشريعات علناً قبل إقرارها بشكل رسمي، فتؤمن بذلك البيئة التشريعية المناسبة لنقل السياسة المرسومة إلى الواقع العملي.

وعندما يذكر وجود نية بإصلاح ضريبي لزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، قد يتبادر إلى الأذهان رفع معدلات الضرائب وبالتالي قد لا يرحب بفكرته من قبل المكلفين، في حين قد يحدث العكس بشكل عام لنلاحظ جهود واضحة في الكثير من البلدان تعمل على خفض تلك المعدلات. وهذا ما يتوافق مع النهج الذي حدده Glenn Hubbard ليكون حسب رأيه "بأن النهج الأكثر فعالية لإصلاح النظام الضريبي ومساهمته في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيعتمد هذا النهج على عدة خطوات وتبدأ الخطوة الأولى بتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب الشخصية من أجل تشجيع الاستثمار والإنفاق، وثم خفض معدلات الضرائب على المدخرات ومكاسب رأس المال والأرباح وعمليات الشراء من رأس المال وزيادة الإنتاجية". (LONERGAN, 2011,18)

**ج- الخطوة الثالثة: العمل على تحسين جهاز الإدارة الضريبة وآلية عملها مع مواصلة التدابير المناسبة لزيادة التزام المكلفين:**

يتوقف التطبيق الجيد للتشريع المناسب على مستوى كفاءة الكادر البشري في الإدارة الضريبية ومرونتها ومستوى نزاهتها وضبط سلوك كادرها إلى حد بعيد، واعتماد التأهيل والتدريب المناسبين وتعزيز سياسة الثواب والعقاب وتوسيع استخدام المكننة والحواسيب وتقليل الاعتماد على استخدام الوسائل التقليدية والدفاتر.

فقضية الإدارة الضريبية ليست موضوعاً هامشياً بل هي مسألة مركزية في الإصلاح الضريبي لضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية متوافقة مع القدرات الإدارية اللازمة لتحقيقها على نحو فعال (Bird, 2004). في حين

تختلف هذه القدرات ومستوى كفاءة الإدارة الضريبية من بلد لآخر ونعلم أنه يعتبر بشكل عام أن مستوى كفاءتها ونزاهتها في الدول المتقدمة أعلى من الدول النامية حيث ينتشر الفساد على مستوى أوسع بكثير في الدول النامية.

إن خطوة التطبيق الجيد للتشريع لا تتوقف فقط على الادارة الضريبة، بل أيضاً على المكلفين ومدى امتثالهم لدفع الضريبة المفروضة عليهم. ففي بعض الدول كالدول النامية التي تتميز بارتفاع مستوى التهرب والتجنب الضريبي فإنها بحاجة ماسة لنشر الوعي الضريبي بين الأفراد لأن مستوى وعيهم الحضاري يحدد حسهم بالمسؤولية الوطنية تجاه تسديد الضرائب المستحقة بموجب القوانين النافذة، وضرورة التقدم الطوعي بالإبلاغ الصادق عن دخولهم. ويكون هذا من خلال معرفتهم بأن الضرائب هي شرط أساسي لقيام المجتمع وأنها المورد الرئيسي للدولة لتنهض بمهامها الاجتماعية والاستثمارية فيشعرون أن سلوكهم الضريبي تعبير عن وطنيتهم، وفي حال تنازع الجهاز الضريبي مع المكلفين يلجؤون إلى محاكم مختصة ونزيهة.

**د- الخطوة الرابعة: التحضير للتنفيذ العملي للإصلاح الضريبي المقترح:**

في هذه المرحلة توضع خطة لتنسيق خطوات الإصلاح وشكلها وترتيبها الزمني وآلياتها ومستلزماتها البشرية والمادية. وذلك باعتبار أن عملية الإصلاح الضريبي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، سواءً تم ذلك من خلال جمع وتحليل بيانات متعلقة بالمسائل الضريبية أو وضع سياسات ضريبية مناسبة مع صياغة تشريعاتها الجيدة، وهذا قد يستغرق أكثر من عام واحد لتأتي مرحلة التحضير وتدريب كادر الإدارة الضريبية بما يخدم تطبيق السياسات الجديدة.

ومع الأسف فإن" عملية نضوج الإدارة الضريبية أبطأ من السياسة الضريبية، فقد تستغرق وقتاً أطول بتجنيد وتدريب الناس على مهارات جديدة والتكيف مع الهياكل المؤسسية للوقائع الاقتصادية الجديدة ".(Bird, 2003, 49 ).

وفي إطار الاستعداد للخطوات السابقة يتم وضع تقديرات أولية للتكاليف اللازمة لقيام الخبراء بكافة الدراسات والتحليلات المتعلقة بعملية الإصلاح والاستعداد لها وخاصة مع الاستعانة بخبرات أجنبية، إلى جانب تكاليف تدريب وتأهيل هذا الكادر وتوفير الأجهزة المتطورة لتسهيل العمل وتقليل الهدر إلى أقل درجة ممكنة.

**ثالثاً: دواعي الإصلاح الضريبي**

هناك عدة أسباب تشكل أساس قيام الحكومات بإصلاح ضريبي، تذكر الباحثة أهمها على الشكل الآتي:

**1-تدني الحصيلة الضريبية:**

يعد تدني الحصيلة الضريبية من أهم الأسباب التي تدفع للقيام بهذا الاصلاح وخاصةً في الدول النامية والتي تعود بدورها إلى الأسباب الآتية (الجوراني، 2011):

أ- انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه .

ب- معظم النظم الاقتصادية في الدول النامية تعطى دوراً أكبر للدولة من دور السوق في تخصيص الموارد.

ت- انخفاض مطارح الضريبة وخاصة المصرح بها، لنجد أن حالات التهرب من دفع الضرائب يزداد كلما ازداد اتساع الاقتصاد غير المنظم.

ث- عدم وجود وعي وثقافة ضريبية بين الأفراد، إلى جانب انعدام الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

ج-تقادم القوانين أو عدم وضوحها أو شفافيتها.

ح-انتشار الفساد وخاصة بين أعضاء الإدارة الضريبية، إضافة إلى انخفاض مستوى المهارة والخبرة لدى أعضاء كادر هذه الإدارة.

خ- البعد عن استخدام التقنيات الحديثة والحواسيب والربط الشبكي والاعتماد على العمل اليدوي البسيط وغير المتقن.

د- اتساع نطاق العمليات العينية في اقتصاديات بعض الدول، حيث يتم الجزء الأكبر من عمليات التبادل عن طريق المقايضة، وخاصة في القطاع الزراعي لذلك نلاحظ كلما ازداد حجم هذا القطاع يزداد انخفاض الحصيلة الضريبية في تلك الدول. (العمارّ، 2013)

**2-التكيف مع تغيرات دولية أو للاستعداد للدخول في تكتلات اقتصادية:**

وكما كان الحال بالنسبة لمالي عندما وافقت على إقامة منطقة التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لتوسيع نطاق التجارة دون الإقليمية، فاستعدت لهذه التجربة بإصلاح ضريبي بدأته عام 1998 حتى لا تتسبب في تشويه التجارة بين الدول الأعضاء أمام حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال. ( Godbout, et al., 2007)

**3-ضعف الجهاز الإداري :**

حيث تعاني معظم الدول النامية من ضعف كفاءة الجهاز الإداري في تنظيم وتسجيل المطارح الضريبية ثم تحصيل تلك الضرائب، وذلك نتيجة معاناة هذه الدول من نقص كبير في المعلومات والبيانات المالية المطلوبة (العمار، 2013) إلى جانب اعتمادها على العمل اليدوي البطيء وغير الدقيق.

**رابعاً: الإصلاح الضريبي والاستثمار في سورية:**

صدرت عدة قوانين أو مراسيم لتشجيع الاستثمار وخاصة بعد عام 2000 ولم تكن جميعها قوانين مختصة بالاستثمار وإنما كان هناك عدة مراسيم ضريبية تضمنت مزايا ضريبية لتشجيع المستثمرين، وكان من أهمها قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته في المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000 و المرسوم التشريعي رقم / 51 /لعام 2006 و المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.

وتورد الباحثة بعضاً من هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية الممنوحة في مجال الاستثمار على سبيل المثال:

- في قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 قدم المشرّع للمشاريع إعفاءً لمستورداتها من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها شريطة استخدامها حصراً في أغراض المشروع. كذلك قدم هذا القانون إعفاءً من ضريبة الدخل وضريبة ريع العقارات والعرصات فامتد للشركات المشتركة لمدة سبع سنوات، وخمس سنوات للشركات غير المشتركة. (قانون رقم 10 لعام 1991، المادة 13)

- ثم أضاف المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 (المعدل لبعض مواد قانون الاستثمار رقم 10) في المادة 15 منه إلى الإعفاءات السابقة ما يأتي :

- سنتان إضافيتان في حال تجاوز صادرات المشروع 50 % من إنتاجه وحولت قيمتها فعلياً لصالح سورية بنية تشجيع تنمية الصادرات السورية وتحسين تنافسيتها مع المنتجات الخارجية وعلى أن يخدم مردودها الاقتصاد السوري.
- سنتان إذا كان المشروع يتمتع بأهمية خاصة للاقتصاد الوطني في ضوء قيمة استثماراته الرأسمالية أو القيمة المضافة التي يحققها أو مدى مساهمته في إنماء الناتج القومي أو تشجيع التصدير أو زيادة فرص العمل واستخدامه مستوى عال من التقنية العلمية والفنية أو مساهمته في الحفاظ على البيئة كمشاريع النقل البحري والصناعات الثقيلة والصناعات الدقيقة ذات التقنية العالية والأسمدة ...الخ. وهذه الخطوة قد تسهم بشكل ايجابي في جذب الاستثمارات الهامة للاقتصاد السوري وإعادة تخصيص الموارد في القطاعات الداعمة للتنمية طالما أن التقدير فيما لو كانت هذه الاستثمارات هامة للاقتصاد وتقع في إطار خدمة ما تم ذكره آنفاً( من خلق قيم مضافة وزيادة فرص العمل وغيرها) لا تخضع لرأي شخصي سلبي ولا تتعرض للمحسوبيات ليتم منح هذه الإعفاءات لمن يستحقها فقط.

● سنتان إذا أنشئ المشروع الاستثماري الصناعي أو الزراعي في إحدى المحافظات الشرقية: الرقة، الحسكة ، دير الزور تشجيعاً لتنمية هذه المناطق. (المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000، المادة 15)

- قدم المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 لضريبة الدخل دعماً للمحافظات الشرقية أو ذات النشاط الاقتصادي الأقل، ومن هذه المزايا كان تخفيضاً بمقدار درجتين للمعدل الضريبي عن الأرباح الصافية للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة ودير الزور والحسكة وإدلب والسويداء ودرعا والقنيطرة). إلى جانب منح خفض درجة واحدة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية فكان ذلك مثلاً لصالح المدينة الصناعية في دير الزور.

ومن جانب تحسين استخدام الموارد البشرية وزيادة تأمين فرص العمل، كان أيضاً للمناطق المذكورة سابقاً حصة أكبر من غيرها، فقد قدم المرسوم التشريعي رقم 51 لضريبة الدخل تخفيضاً من ضريبة الأرباح تراوح بين درجة وثلاث درجات كلما زاد استخدام المنشآت الصناعية للعمال المسجلين أصولاً في التأمينات الاجتماعية كما يأتي:

- درجة واحد للمنشآت التي تستخدم 25 عاملاً.
- درجتان للمنشآت التي تستخدم 75 عاملاً فأكثر.
- ثلاث درجات للمنشآت التي تستخدم 150 عاملا فأكثر.( المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006)

**الجدول رقم (2) أنواع الضرائب ونسبها من إجمالي الضرائب والرسوم وإجمالي الإيرادات العامة( المبالغ بالمليار الليرات السورية) خلال الفترة (2000-2010)**

| السنوات | الضرائب على الدخل (1) | الضرائب على رأس المال (2) | الضرائب على الإنفاق (3) | إجمالي الضرائب والرسوم (4) | إجمالي الإيرادات العامة (5) | نسبة (1) إلى (4) (%) | نسبة(2) إلى (4) (%) | نسبة(3) إلى (4) (%) | نسبة (4)إلى (5) (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 00 | 94415 | 3249 | 26365 | 124028 | 174664 | 76.12 | 2.62 | 21.26 | 71.01 |
| 01 | 129182 | 4125 | 34897 | 168204 | 226324 | 76.80 | 2.45 | 20.75 | 74.32 |
| 02 | 115474 | 5539 | 47226 | 168239 | 221581 | 68.64 | 3.29 | 28.07 | 75.93 |
| 03 | 123295 | 6372 | 50744 | 180411 | 237225 | 68.34 | 3.53 | 28.13 | 76.05 |
| 04 | 121469 | 7803 | 56233 | 185505 | 238242 | 65.48 | 4.21 | 30.31 | 77.86 |
| 05 | 107290 | 10249 | 74996 | 192535 | 251509 | 55.72 | 5.32 | 38.95 | 76.55 |
| 06 | 115022 | 11449 | 96226 | 222697 | 296625 | 51.65 | 5.14 | 43.21 | 75.08 |
| 07 | 135845 | 13403 | 112613 | 248561 | 301609 | 54.65 | 5.39 | 45.31 | 82.41 |
| 08 | 144639 | 15289 | 108897 | 268825 | 364985 | 53.80 | 5.69 | 40.51 | 73.65 |
| 09 | 181408 | 16803 | 112415 | 310626 | 378868 | 58.40 | 5.41 | 36.19 | 81.99 |
| 10 | - | - | - | 278428 | 400494 | - | - | - | 69.52 |

**المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة والنسب من حساب الباحثة**

**الجدول رقم (3): الاستثمار( العام والخاص والإجمالي) ومعدلات نموه(المبالغ بمليار الليرات السورية)**

| السنوات | إجمالي الاستثمار | الاستثمار الخاص | الاستثمار العام | معدل نمو الاستثمار | معدل نمو الاستثمار الخاص | معدل نمو الاستثمار العام | معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 156092 | 56761 | 99331 | – | – | – | – |
| 2001 | 198160 | 81023 | 117137 | 26.95 | 42.74 | 17.93 | 35.62 |
| 2002 | 206569 | 81377 | 125192 | 4.24 | 0.44 | 6.88 | 0.021 |

| 7.23 | 27.91 | 8.92 | 20.43 | 160130 | 88636 | 248766 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2.82 | −11.74 | 80.15 | 21.00 | 141330 | 159680 | 301010 | 2004 |
| 3.79 | 18.27 | 12.46 | 15.19 | 167155 | 179582 | 346737 | 2005 |
| 15.67 | 3.03 | 10.98 | 7.15 | 172212 | 199307 | 371519 | 2006 |
| 11.61 | 3.55 | 17.32 | 10.93 | 178317 | 233819 | 412136 | 2007 |
| 8.15 | −11.17 | 7.06 | −0.83 | 158399 | 250326 | 408725 | 2008 |
| 15.55 | 23.28 | 2.40 | 10.49 | 195275 | 256330 | 451605 | 2009 |
| −10.37 | 18.73 | 35.79 | 28.41 | 231847 | 348064 | 579911 | 2010 |

**المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة والمعدلات من حساب الباحثة**

ومن خلال الجدولين السابقين ( 2−3) يمكن أن يتم التنويه إلى عدة نقاط، وأهمها:

- في عامي 2001 – 2002 لم يكن هناك تغيرات كبيرة في مجال التشريعات الضريبية بل كان هناك نتائج واضحة في عام 2001 لتعديل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 في المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000، فكان معدل نمو الاستثمار الخاص / 42.74/ والاستثمار العام/ 17.93/ وبالتالي توسعت المطارح الضريبية فزادت معها الحصيلة الضريبية، وانعكس الوضع في عام 2002 فتراجع معدل نمو الاستثمار الخاص كثيراً مما انعكس سلباً على معدل نمو الضرائب والرسوم.

- في أواخر عام 2003 تم صدور اثنين من أهم القوانين الضريبية هما قانون ضريبة الدخل رقم 24 والقانون رقم 25 للاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي وتم البدء بتنفيذهما في عام 2004، فكان من القانون الأول أن قدم تخفيضاً للمعدلات الضريبية لتزداد معه الاستثمارات الخاصة في عام 2004، في حين أن القانون الثاني حدد عقوبات مالية وقضائية للمتهربين من دفع الضرائب فكان سبباً رادعاً لهم وقد أوقف إلى حد ما (ولو بشكل مؤقت) لحالات التهرب فور صدوره وبدء تنفيذه. إن المعدل الكبير لنمو الاستثمارات الخاصة كان سيشكل سبباً جيداً لمعدل نمو جيد للضرائب والرسوم لو لم يكن هناك معدل نمو سالب كبير للاستثمارات العامة التي تراجعت بشكل كبير في عام 2004 لإفساح المجال الأكبر للاستثمارات الخاصة.

وبتخفيض معدلات الضرائب على الدخل حسب الجدول رقم 2 (والتي أصبحت نسبتها من إجمالي الضرائب والرسوم في الأعوام 2004−2005−2006) على الترتيب 65.48%− 55.72 %− 51.65 % مقارنة بعام 2000 والتي كانت 76.12%، وتم التوجه لزيادة كل من الضرائب على رأس المال وعلى الإنفاق والتي كانت نسبتهما إلى إجمالي الضرائب والرسوم في عام 2000 على التوالي (2.62% − 21.26%) ثم أصبحت في عام 2006 ما يقارب الضعف لتكون على التوالي (5.14% − 43.21%).

- صدور المرسوم التشريعي رقم / 51 / لعام 2006 (الذي تم بدء العمل به في 2007/1/1) وبتقديمه لتخفيضات أكبر من القانون رقم 24 زادت معه الاستثمارات الخاصة ومعدل نمو الضرائب والرسوم فكان /11.61/ في حين كان معدل نمو الاستثمار الخاص /17.32/ في عام 2007.

- ترافق دعم الاستثمارات بالمرسوم السابق بإصدار مرسوم آخر هو المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار (والذي تم بدء العمل به أيضاً في 2007/1/1) الذي قام بدوره بتقديم تسهيلات ومزايا وتخفيضات

ضريبية عديدة للمشاريع الاستثمارية ليساهم بدور كبير في زيادة معدل نمو الاستثمار الخاص في تلك السنة. وفي عام 2007 حسب الجدول رقم 2 نلاحظ أن نسبة الضريبة على الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم كانت بأعلى قيمة لها خلال السنوات المدروسة /45.31%/ للتعويض على تلك المزايا والتخفيضات العديدة التي تم تقديمها على معدلات ضريبة الدخل.

- في عام 2008، نلاحظ معدل نمو سالب للاستثمارات العامة فكان / -11.17/، ولم يكن السبب متعلق بالقوانين الضريبية إنما كان ذلك يعود إلى زيادة أرقام الموازنة بشكل إجمالي بنسبة زيادة بلغت حوالي 2% فقط بينما كان المخطط زيادة سنوية قدرها 10% ضمن الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 وتغير فيها توزع اعتمادات الموازنة بين الجاري والاستثماري فقد أصبحت الاعتمادات الاستثمارية تشكل ما نسبته 38.3% في موازنة 2008 بينما كانت حوالي 44% في موازنة عام 2007. وهذه الخطوات كانت لأسباب عديدة منها الأوضاع السياسية لدول الجوار و زيادة استيراد الدولة من المشتقات النفطية لتأمين حاجة السوق الداخلية (وخاصة مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً كان عليها أن تغير بنسب الاعتمادات الجارية والاستثمارية)(البيان المالي الحكومي 2008). ونتيجة لمما سبق، كان أن تراجع معدل نمو الضرائب والرسوم من 11.61% في عام 2007 إلى /8.15%/ في عام 2008. أما من ناحية نسبة الضريبة الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم (حسب الجدول رقم 2) فكان هناك تأثير في عامي 2008 و2009 للمرسوم التشريعي 357 تاريخ 2007/8/20 (الذي بدأ العمل به في 2007/9/1) والذي خفض الرسوم الجمركية على مئات المواد التي تستورد من الخارج وخاصة من دول جنوب شرق آسيا وتم تسهيل دخولها إلى سورية مباشرة بعد أن كانت تذهب إلى بعض الدول العربية ويعاد تصديرها إلى سورية على أنها سلع وطنية من هذه الدول وبالتالي تعفى من الرسوم الجمركية ويضيع موارد على الخزينة، ومنه أصبحت نسبة هذه الضريبة في عامي 2008 2009 على التوالي (40.51% - 36.19%). ليكون في المقابل تعويض الانخفاض في نسبة الرسوم الجمركية بزيادة نسبة الضرائب الأخرى كنسبة الضريبة على الدخل من إجمالي الضرائب و الرسوم، لترتفع هذه النسبة إلى 58.40% في عام 2009 بعد أن كانت 53.80% في عام 2008 نتيجة زيادة الرواتب والأجور في عام 2008 وتأمين فرص عمل جديدة أي توسعت مطارحها.

- لم يختلف الوضع في عام 2009 كثيراً عن 2008، ليكون التأثير في معدلات النمو للاستثمارات من خلال التخطيط وقرارات الدولة وليس بسبب القوانين الضريبية فنلاحظ العودة للانسجام مع توجهات الخطة الخمسية العاشرة بتحديد الزيادة في أرقام الموازنة بحوالي 14.16% بالإضافة إلى تغيير توزيع اعتمادات الموازنة بين الجاري والاستثماري، إذ أصبحت الاعتمادات الاستثمارية تشكل ما نسبته 40.14 بالمائة في موازنة عام 2009 بينما كانت تشكل حوالي 38.33 بالمائة في موازنة عام 2008 (موزانة عام 2009) فكان معدل نمو الاستثمار العام في 2009 حسب الجدول رقم 3 حوالي /23.28/ ليشكل مطرحاً أوسع للضرائب فزاد معها معدل نمو الضرائب والرسوم إلى/ ./15.55

- وفي عام 2010 نجد حالاً معاكسة لمعدل نمو الضرائب والرسوم والذي يصبح سالباً /10.37-/ رغم أنه لم يكن هناك معدل نمو سالب للاستثمارات كما لو كان هناك تهرب ضريبي واسع و توسع للقطاع غير المنظم.

## النتائج والمناقشة:

### أثر الإصلاح الضريبي في الاستثمار

في هذا البحث تمت الدراسة وفق التحليل الإحصائي (باستخدام برنامج Spss)، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط لاختبار الأثر والتحقق من الفرض الموضوع.

فكانت بيانات الدّراسة، هي عبارة عن سلسلة زمنيّة من عام 2000 حتّى عام 2010 تتضمّن بيانات حول متغيّرات الدّراسة وهي الإيرادات الضريبية (x) المتغير المستقل والاستثمار (y) المتغير التابع.

ومن أجل تحديد أثر أحد المتغيّرات على المتغيّر الآخر، لابد من استخدام الانحدار البسيط، سواء أكان خطّياً أو غير خطّي حيث يعبّر عن الأثر بمعلمة الميل المقدّرة وفق النموذج الذي تمّ اختياره تبعاً للأسس المنهجيّة السليمة بالنسبة للمتغيرين، وتمّ استخدام Curve Estimation لتقدير النموذج الذي يعبّر عن أثر الضّرائب في الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار للشكل الممثّل لانتشار كلّ من المتغيّرين، بالإضافة إلى متوسّط الخطأ المقدّر ومعامل التحديد المصحّح واحتمال الدّلالة الذي يقيس دلالة الانحدار. وفي هذا البحث فضلت الباحثة الابتعاد عن النموذج الخطي لدراسة أثر الاستثمار على الضرائب لتضمنه خطأً معيارياً مرتفعاً يدل على ضعف وعدم التوفيق في اختيار النموذج المناسب والدقيق، لذلك قامت الباحثة بعد استخراج النماذج غير الخطية المقترحة لدراسة الأثر المعني، بانتقاء النموذج غير الخطي ذو الخطأ المعياري الأصغر ليكون أكثر مصداقية.

وفي تحليل أثر الضرائب على الاستثمار تم الاعتماد على البيانات الواردة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم 4: بيانات المتغيرات المدروسة خلال الفترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية)**

| السنوات | إجمالي الضرائب والرسوم | الاستثمار |
|---|---|---|
| 2000 | 124028 | 156092 |
| 2001 | 168204 | 198160 |
| 2002 | 168239 | 206569 |
| 2003 | 180411 | 248766 |
| 2004 | 185505 | 301010 |
| 2005 | 192535 | 346737 |
| 2006 | 222697 | 371519 |
| 2007 | 248561 | 412136 |
| 2008 | 268825 | 408725 |
| 2009 | 310626 | 451605 |
| 2010 | 278428 | 579911 |

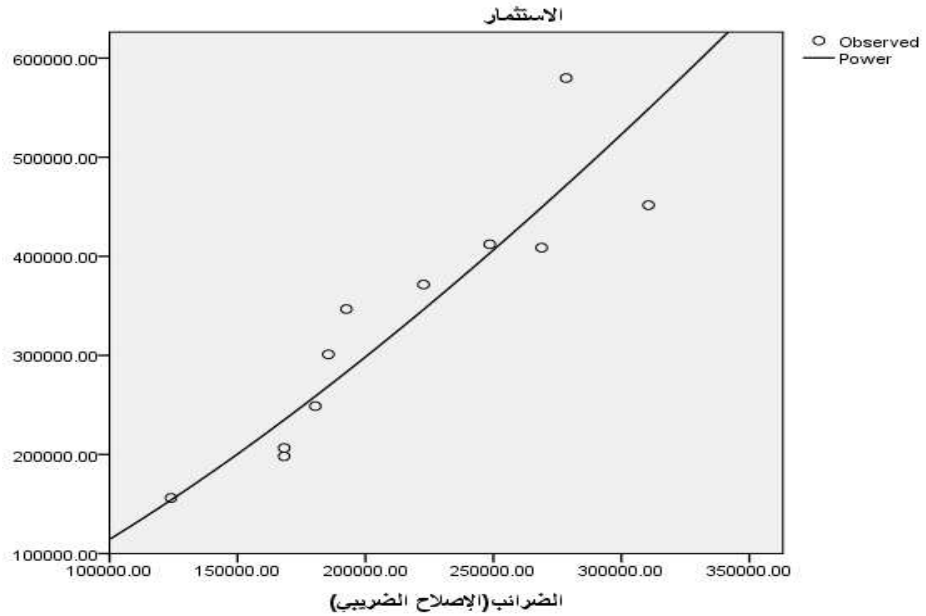
**المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة والمجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة**

في تحليل العلاقة بين كل من الإصلاح الضريبي (المعبر عنه كمياً في دراستنا بإجمالي الضرائب والرسوم) والاستثمار إحصائياً ومن خلال بيانات الجدول رقم (5) تم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن

هناك أثر لإجمالي الضرائب والرسوم في الاستثمار، بحيث كانت هذه العلاقة متينة جداً من خلال معامل الارتباط عالي القيمة(93%).

وهذا التحليل كان وفق الآتي:

يبين الشكل العام للانتشار( إن قمنا بتوصيل نقاط الانتشار الموضحة فيه) تشكل منحني يدل على أن الشكل العام للانتشار هو دالّة القوّة أو Power، كما الشكل الآتي:




**الشكل(1): توزّع نقاط انتشار كلّ من الضرائب والاستثمار في سورية.**

**المصدر: نتائج تحليل الانحدار**

وعند دراسة معنويّة الانحدار تبيّن الآتي:

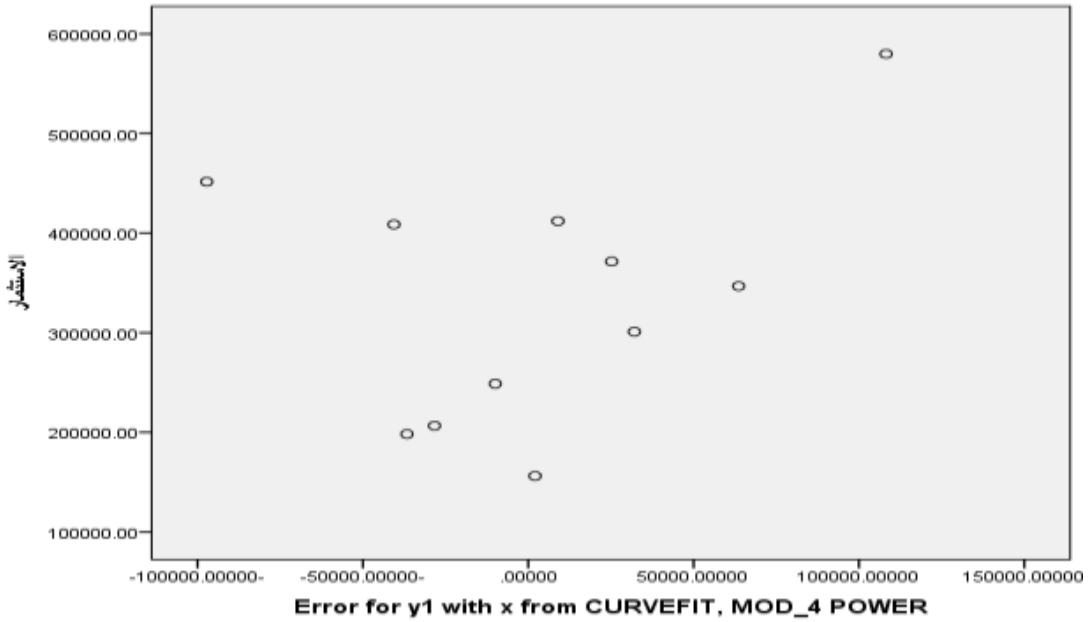
**الجدول(5) نتائج تقدير نموذج دالة القوة**

| معامل الارتباط | معامل التحديد | معامل التحديد المصحّح | الخطأ المعياري | F | sig |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.938 | 0.879 | 0.866 | 0.148 | 65.462 | 0.000 |

**المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط**

نجد بأنّ معامل التحديد المصحّح 0.866 أي لدى النموذج قدرة على تفسير 86.6% من التغيّرات في الاستثمار والتي تنتج عن التغيّر في الإصلاح الضريبي (إجمالي الضرائب والرسوم)، كما نجد بأنّ قيمة F=65.462 وهي كبيرة بما يكفي للقول بأنّ العلاقة بين المتغيّرين ذات دلالة إحصائيّة، ويؤيّد قرارنا هذا كون أنّ احتمال الدلالة sig=0.000 وهو أصغر من 0.05 الأمر الذي يدفعنا لرفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين إجمالي الضرائب والرسوم والاستثمار في سورية، وهذه العلاقة متينة جداً بدلالة معامل الارتباط القوي 93%.

كما نجد أنّ الخطأ المعياري بالمتوسّط 0.148 وهو صغير جدّاً بالتالي هنالك جودة توفيق للنموذج المقترح لدراسة أثر إجمالي الضرائب والرسوم على الاستثمار في سورية خلال الفترة 2000 حتّى 2010. لاحظ الشّكل(2)، والذي يتضح من خلاله عدم وجود أثر للأخطاء (البواقي) في المتغير التابع:




**الشكل(2): توزع نقاط الانتشار الخاصّة بالمتغيّر العشوائي (الخطأ) مقابل المتغيّر التابع.**

**المصدر: نتائج تحليل الانحدار.**

هذا وقد تمّ تقدير معلمات النموذج كما في الجدول الآتي:

**الجدول(6) نتائج تقدير معلمات نموذج دالة القوة**

| المتغير | المعاملات غير المعياريّة | | المعامل المعياري | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | الخطأ المعياري | Beta | | |
| الضرائب(الإصلاح الضريبي) | 1.38 | 0.17 | 0.94 | 8.09 | 0.00 |
| (Constant) | 0.01 | 0.00 | | 4.67 | 0.00 |

**المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط**

-دراسة معنويّة المعلمات:

سيتمّ دراسة معنويّة المعلمات المقدّرة تحت الفرضيتين العدم الآتيين:

$H_0: b_0=0$ (قيمة الثابت تساوي إلى الصّفر)

$H_0: b_1=0$(قيمة الميل تساوي إلى الصّفر)

نجد أنّ قيمة t=4.67 كبيرة بما يكفي لرفض الفرض العدم الأوّل أي قيمة الثابت تختلف عن الصّفر، يؤيّده ذلك أنّ sig=0.00 أصغر من 0.05، كذلك فإنّ قيمة t=8.09 كبيرة بما يكفي لرفض الفرض العدم الثّاني أي أنّ

قيمة الميل تختلف عن الصّفر، يؤيّده ذلك أنّ sig=0.00 أصغر من 0.05، ومن هنا نجد أنّ الأثر الخاص بالإصلاح الضريبي والمقدّر بـ1.38 يعبّر عنه وفق النموذج المقدّر الآتي:

$$y = 0.01x_1^{1.38} + \varepsilon$$

حيث كانت نتائج التقدير بحسب السنوات كما في الجدول الآتي:

**الجدول(7) نتائج تقدير نموذج دالة القوة**

| العام | التقدير |
|---|---|
| 2000 | 154049.10 |
| 2001 | 234839.93 |
| 2002 | 234907.56 |
| 2003 | 258749.43 |
| 2004 | 268914.58 |
| 2005 | 283119.61 |
| 2006 | 346289.11 |
| 2007 | 403159.21 |
| 2008 | 449344.98 |
| 2009 | 548838.62 |
| 2010 | 471709.92 |

**المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط**

نلاحظ أنّ زيادة إجمالي الضرائب والرسوم بمقدار نقطة واحدة يؤدّي إلى زيادة في الاستثمار بمقدار 0.01 نقطة.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

1-تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الضرائب والرسوم على الاستثمار في سورية، كما كانت هذه العلاقة متينة جداً بمعامل ارتباط ذو قيمة عالية بلغت (93%)، حيث يمكن أن تؤثر الضرائب (الإصلاح الضريبي) بشكل مباشر وغير مباشر على الاستثمار، ويكون تأثيرها المباشر من خلال القوانين الضريبية الخاصة بالاستثمار (لتشكل دافعاً يجذب المستثمرين أو يبعدهم) أو يكون بشكل غير مباشر من خلال القوانين الضريبية المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى لتعود بدورها وتؤثر فيما بعد على الاستثمار.

2-بينت نتائج تقدير نموذج دالة القوة أنّ زيادة إجمالي الضرائب والرسوم بمقدار نقطة واحدة يؤدّي إلى زيادة في الاستثمار بمقدار 0.01 نقطة. حيث عندما أسهم الإصلاح الضريبي في سورية خلال الفترة المدروسة في زيادة إجمالي الاستثمار، كان ذلك خلال جانبي الاستثمار الخاص و العام معاً، فزيادة الحصيلة الضريبية منحت مجالاً أوسع لزيادة تمويل الاستثمارات العامة وخاصة خلال الأعوام التي انخفض فيها الاستثمار الخاص للمحافظة على نسبة معينة من الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي. أما من ناحية الاستثمار الخاص، فزيادة الحصيلة الضريبية أعطت فرصاً لتقديم الإعانات للاستثمارات الخاصة التي تود الحكومة تشجيعها وتنميتها، إضافة للإنفاق على تطوير البنية

التحتية التي تخدم القطاع الخاص في استثماراته (كما القطاع العام)، وتوفر عليه الكثير من الوقت والجهد والمال كتوفير الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه ...

3- كما أسهم الإصلاح الضريبي في سورية في زيادة الاستثمار الخاص نتيجة تقديمه تخفيضاً واضحاً في معدلات ضرائب الدخل (وكان أهمها ضريبة الأرباح) إلى جانب تقديم المزيد من الحوافز الضريبية من مزايا وامتيازات وإعفاءات عديدة، وبهذه المعاملة التفضيلية للمستثمرين توسع الوعاء الضريبي سعياً لزيادة حصيلة الايرادات الضريبية والرسوم.

**التوصيات:**

1-إذا كان الإصلاح الضريبي قد أسهم في زيادة وتشجيع الاستثمار (لاسيما الاستثمار الخاص من خلال التخفيض الواضح لمعدلات ضريبة الدخل ومنها ضريبة الأرباح)، فهذا يفرض ضرورة ضمان هذا الإصلاح استخدام التخفيضات الضريبية في تشجيع الاستثمارات الجيدة، مما يتطلب إجراء دراسة دقيقة للإعفاءات والتخفيضات المقدمة حتى لا يساء استخدامها في استثمارات ذات قيمة مضافة متدنية، بل بما يخدم إعادة تخصيص الموارد نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة الأعلى.

2-احتواء الإصلاح الضريبي على دراسة دقيقة حول كيفية تقديم التخفيضات في الرسوم الجمركية، وبما لا يكون لصالح المستوردات على حساب الصادرات وبالشكل الذي يشجع الصناعة المحلية ويخدمها، مع ضرورة الاهتمام لمتابعة نوعية المواد والسلع المشمولة بالتخفيضات وحسب حاجة الاقتصاد والصناعة والسوق المحلية منها.

3- ضرورة الملاحقة الصارمة للمتهربين من دفع المستحقات الضريبية المتوجبة عليهم وخاصة لكبار المكلفين طالما أن هذا من شأنه زيادة الحصيلة الضريبية لدعم الاستثمار العام وتطوير البنية التحتية التي تسهل عمل المستثمر الخاص، إلى جانب الحرص على قيام الموظفين في الإدارة والمكاتب الضريبية بمهامهم، لضمان عدم تواطئهم مع المتهربين.

## المراجع:


رتبت بحسب ورودها في المقالة:

1- الجوراني، عدنان. الإصلاح الضريبي – المفهوم والأسباب والأهداف. مجلة الحوار المتمدن، العدد 3580، كانون الأول، 2011. تم استرجاعه في تاريخ 2017/7/25 على الرابط (www.ahewar.org/m.asp?i=3955)

2- BIRD, R. M. Managing the Reform Process. Draft paper for World Bank course on Practical Issues of Tax Policy in Developing Countries. Washington, 2003.

3- سعيفان، سمير . قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية. الطبعة الأولى. دار الرضا للنشر ، سورية، دمشق، 2003.

4-GODBOUT, L; PICARD, J; VIGNEAULT, M. Approche éthodologique pour une réforme fiscale dans un pays en développement Étude de cas : la réforme fiscale au Mali. Document de travail, université de Sherbrooke, Canada, 2007.

5-LONERGAN, T. J. Tax Reform- The Cure to the United States' Economic Slowdown. Pitt political review . vol. 8, no. 1, 2011 .p 16-20.

6- BIRD, R. M. Administrative Dimensions of Tax Reform. International Bureau of Fiscal Documentation, Asia-Pacific Tax Bulletin . Washington, 2004, 134-150.

7- العمّار، رضوان. اقتصاديات المالية العامة. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، اللاذقية، 2012.

8- قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991.

9- المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام .2000.

10-المرسوم التشريعي رقم / 51 / لعام 2006.

11- البيان المالي الحكومي 2008.